ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

المواقف العربية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية

خلال الثورة التحريرية ١٩ سبتمبر ١٩٥٨- يناير ١٩٦٠

سهام ميلودي

أستاذة التعليم المتوسط

باحثة دكتوراه تاريخ حديث ومعاصر

تلمسان-الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

بمجرد الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية في ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ سارعت أغلب الدول العربية والدولية للاعتراف بها، هذه المواقف كانت بمثابة دعم قوي لها فباشرت نشاطها السياسي المتمثل في سلسلة الزيارات التي قام بها وفد الحكومة المؤقتة وبالموازاة لم تغفل أيضًا على المجال العسكري، حيث أصبحت بعض الدول تتعامل معها كهيئة شرعية وتبرم معها صفقات من أجل تموين قادة الثورة التحريرية بالداخل (الجزائر) بالسلاح والذخيرة إلا أن الاستعمار الفرنسي أوجد عدة معيقات لمنع دخول الأسلحة، لكن هذا لم يمنع الحكومة المؤقتة من مواصلة نشاطها خاصةً في زيادة كسب العديد من التأييدات العربية والدولية للقضية الجزائرية، إذ أصبح لها صدى واسع بفضل مشاركتها في العديد من المؤتمرات وكذلك عندما كانت الأمم المتحدة تعقد دوراتها اعتمدت على الثقل الذي تمثله الدول الإفريقية والآسيوية في المحافل الدولية، حيث ساهمت في الانتقال بالقضية الجزائرية من الحيز الفرنسي إلى التدويل. كما كانت تطالب باستمرار بضرورة الحل السلمي التفاوضي من أجل إنهاء حرب الجزائر، وبهذا كان لها دور كبير في تمهيد طريق المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وهذا الأمر يعتبر في حد ذاته انجازًا عظيمًا للقضية الجزائرية.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٦ يناير ٢٠١٥

تاريخ قبـول النشـر: ١٢ أبريل ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

تاريخ الجزائر الحديث، الثورة التحريرية، جبهة التحرير الوطني، الثورة الجزائرية، الاستعمار الفرنسي

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0045087

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

سهام ميلودي. "المواقف العربية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية ١٩ سبتمبر ١٩٥٨-يناير ١٩٦٠"- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد السابع والثلاثون؛ سبتمبر ٢٠١٧. ص٥٣ – ٦١.

مُقَدِّمَةٌ

لقد كان هناك دعم كبير للثورة الجزائرية وتمت مساندتها حتى في المحافل الدولية ونلمس هذا عندما قدم مندوبو أربع وعشرين دولة من الدول الإفريقية والآسيوية طلبا من أجل إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٥٥ حتى أن جبهة التحرير الوطني فكرت في تشكيل حكومة مؤقتة جزائرية لكسب المزيد من التأييد لها خاصة وأن مقر هذه الأخيرة كان بالخارج بداية في القاهرة ثم تونس وبالتالي ستكون هناك علاقة مع الدول الشقيقة أو بالأحرى العربية وحتى الدول الغربية فحاولنا أن نركز على طبيعة هذه العلاقة، من خلال توضيح مواقف هذه الدول من تأسيس الحكومة المؤقتة حيث تكمن أهمية هذا الموضوع في تشكيل هذه القيادة في ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ ثم تواصل نشاطها حتى استقلال الجزائر في ٥ جويلية ١٩٦٢ وبالتالي مرت عدة أحداث وتطورات مست القضية الجزائرية ومن دواعي إجراء هذا البحث أيضا هو التعرف على مدى مساندة ودعم الدول العربية والدولية للحكومة المؤقتة حيث كان هدف هذه الأخيرة هو التعريف بالقضية الجزائرية من أجل مواجهة الاستعمار الفرنسي فكيف كانت مواقف الدول العربية والدولية من هذه القيادة الجديدة ؟ وهل تحقق هدف جبهة التحرير الوطني في كسب المزيد من التأييد للثورة الجزائرية؟

أولاً: ظروف وأوضاع الثورة التحريرية (١٩٥٦ – ١٩٥٨)

تعددت مؤسسات القيادة خلال الثورة التحريرية فلما اندلعت في الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤، لم تشهد تنظيما شاملا وواسعا إلا بعد انعقاد مؤتمر الصومام في ٢٠ أوت ١٩٥٦، وهذا عن طريق إحداث مؤسسات سياسية وعسكرية لدعم النشاط الثوري، فتم تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية (**CNRA**) ولجنة التنسيق والتنفيذ (**CCE**) التي تتولى تطبيق القرارات المنبثقة عن هذا المجلس.

لكن قبيل تشكيل الحكومة المؤقتة عرفت الثورة التحريرية عدة أحداث وتطورات أثرت على مسارها، فعلى المستوى الداخلي: نتيجة عقد مؤتمر الصومام في ٢٠ أوت ١٩٥٦ اتخذت السلطات الفرنسية عدة إجراءات كرد فعل على هذا المؤتمر، حيث لجأت إلى اختطاف الطائرة التي كانت تقل الزعماء الأربعة بالإضافة إلى مصطفى الأشرف كصحفي في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦[١] وهي في طريقها من المغرب الأقصى إلى تونس لحضور مؤتمر من أجل تأسيس اتحاد فدرالي بين تونس والجزائر والمغرب الأقصى لحل المشكل الجزائري [٢]، من خلال مناورة الاختطاف نستطيع أن نفسر غرض فرنسا هو إضعاف الثورة عن طريق القضاء على زعمائها، غير أن هذا لم يمنع الثورة من مواصلة مسارها وخاصة بعد نقلها إلى المدن وكان الهدف من وراء ذلك هو التأكيد للعالم أن الثورة يقوم بها كل الشعب وليس مجموعات منعزلة، كما كانت تدعي فرنسا وقد تمثلت في العمليات الفدائية حيث نفذت بمدينة الجزائر، واختيرت هذه الأخيرة لأنها تمثل القلب النابض للسياسة الاستعمارية [٣]، وتدخل هذه العمليات في إطار " معركة الجزائر"، إذ كان يشرف عليها العربي بن مهيدي[٤]، وتعود بدايتها إلى سنة ١٩٥٦ فكانت هناك أربع عمليات في جانفي ١٩٥٦ و٥٠ في جوان و٩٥ في أكتوبر و١٢٢ عملية في ديسمبر ١٩٥٦[٥]، فبدأ القلق ينتاب السلطات الاستعمارية، ونلمس هذا من خلال تحويل السلطة الأمنية إلى الجنرال Massu[٦]، بتاريخ ٧ جانفي ١٩٥٧، حيث أسندت إليه كامل الصلاحيات للحفاظ على الأمن[٧]، وقد تزامن مع معركة الجزائر إضراب الثمانية أيام الذي كان من ٢٨ جانفي إلى ٤ فيفري ١٩٥٧.

وتعود فكرة هذا الإضراب إلى العربي بن مهيدي[٨]، والغاية منه هي إبراز دور الجماهير الشعبية داخل المدينة ومدى تعلقه بقيادة الثورة، فتم توجيه نداء من طرف جبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري، فاستجاب لها النداء مختلف شرائحه[٩]، وقد كانت له نتائج إيجابية وسلبية، فمن الناحية الإيجابية حقق صدى كبير في أوساط الصحافة العالمية إذ حسب وكالة رويتر البريطانية: "ما يقارب ٥٠% من الحوانيت في المدن الرئيسية بالجزائر مغلقة وحوالي ٥٠% من الموظفين الجزائريين لم يلتحقوا بمناصب عملهم "، وكما كان هناك تضامن من طرف الدول العربية فمثلا القاهرة أذاعت محطة صوت العرب بلاغا موجها من جبهة التحرير الوطني بالقاهرة إلى الشعب الجزائري يمجد موقفه البطولي في تنفيذ نداء الإضراب أما في الرباط فقد أعلنت المنظمات القومية في المغرب الأقصى إضرابًا عامًا لمدة ساعة [١١].

ومن هنا ندرك مدى نجاح الإضراب وأكدت جبهة التحرير الوطني أنها الممثل الشرعي للشعب الجزائري.

أما بخصوص النتائج السلبية؛ نتيجة لسياسة العنف التي انتهجها ماسو(**Massu**)، تم تفكيك شبكة العمليات الفدائية وإلقاء القبض على العربي بن مهيدي في ٢٣ فيفري ١٩٥٧، الذي تعرض للتعذيب لمدة ١٠ أيام وفي مارس ١٩٥٧ صرحت السلطات الفرنسية أنه انتحر[١٢]، ومما زاد الطينة بلة هو اكتشاف مقر لجنة التنسيق والتنفيذ وخروجها من العاصمة وبهذا أصبحت الثورة تسير من الخارج[١٣]، وهذا يعد مخالفا لقرارات مؤتمر الصومام التي أكدت أولوية الداخل على الخارج، وإضافة إلى ما سبق كان هناك انعزال ولايات الداخل عن الخارج بسبب إنجاز خط موريس في ١٥ سبتمبر ١٩٥٧ الذي عرقل عملية تمرير السلاح إلى الداخل غير أن كريم بلقاسم [١٤]، استعان بخبراء عسكريين من المشرق العربي لقطع الأسلاك المكهربة وتمرير السلاح إلى الداخل[١٥]، لكن السلطات الفرنسية اكتشفت الأمر وكرد فعل منها قامت بشن هجوم جوي على ساقية سيدي يوسف بتونس في ٨ فيفري ١٩٥٨ بحجة استهداف فرق جيش التحرير الوطني داخل الأرض التونسية[١٦]، ويمكن أن نفسر هذا بأنها أرادت أن توتر العلاقات بين الجزائر وتونس وخاصة بعد أن استقر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بها.

أما على مستوى الخارجي فبعد اكتشاف مقر لجنة التنسيق والتنفيذ والفرار إلى الخارج كان لا بد من اجتماع للمجلس الوطني للثورة في ٢٠ أوت ١٩٥٧ بالقاهرة وأصدرت عدة قرارات ومنها: إلغاء أولوية السياسي على العسكري وكذلك الداخل على الخارج[١٧]، وتم توسيع لجنة التنسيق من خمسة إلى تسعة أعضاء والمجلس الوطني للثورة من ٣٤ إلى ٥٤ عضوًا ومن أهم قراراته إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[١٨]، كما كان لاستقلال تونس والمغرب أثر بارز في نشاط الثورة التحريرية حيث لقيت دعما كبيرا في المجال العسكري والدبلوماسي. ففي المغرب انعقد مؤتمر طنجة من ٢٧ إلى ٣٠ أبريل ١٩٥٨ وجاءت المبادرة من حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي[١٩].

من الملاحظ أن هذا المؤتمر جاء بعد شهرين من الهجوم الفرنسي على قرية سيدي يوسف بتونس كتأكيد للسلطات الاستعمارية بوحدة المغرب العربي، وقد قبلت جبهة التحرير الوطني المشاركة في المؤتمر لعدة أهداف منها:

- تمتين تضامن الشعب التونسي والمغربي مع الثورة الجزائرية[٢٠].
- اعتبار الوحدة المغاربية مشروطة باستقلال الجزائر ومساعدة هذه الأخيرة في كفاحها ضد المستعمر.

- التوصية بضرورة تكوين حكومة مؤقتة جزائرية[٢١].

في ظل هذه الظروف التي عرفتها الثورة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كان من الضروري إذن تكوين حكومة مؤقتة كتنفيذ لقرار المجلس الوطني للثورة ومؤتمر طنجة وأيضا من أجل إبلاغ القضية الجزائرية وحقيقة ما يحدث في الجزائر للرأي العام العالمي.

ثانيًا: الإعلان عن الحكومة المؤقتة

تعتبر فكرة تكوين حكومة مؤقتة حدثا بارزا وهاما بالنسبة للثورة الجزائرية، فبعد أن فوّض المجلس الوطني للثورة الجزائرية لجنة التنسيق والتنفيذ لإنشائها، قررت عقد اجتماعها يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٨ من أجل دراسة هذه القضية حيث تم وضع خطة لتشكيلها وتحديد وظائف الوزراء[٢٢]، فقد كانت تتكون من طبقتين: الطبقة الأولى هي صاحبة القرار وتضم الثلاثي كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال [٢٣]، وعبد الحفيظ بوصوف [٢٤]، وباقي الأعضاء مسؤولون أمامها، وكانت برئاسة فرحات عباس[٢٥].
واختيار هذا الأخير كرئيس للحكومة: بحكم أنه كان زعيما لحزب البيان للاتحاد الديمقراطي (UDMA) سابقا وكذلك لأنه يملك القدرة السياسية للتفاوض مع فرنسا(٢٦)، وقد أرجع سعد دحلب في كتابه المهمة المنجزة أن سبب هدا الاختيار يعود إلى ظهور معطيات تطلبت بروز رجل سياسي يؤمن بالحل التفاوضي[٢٧].

لكن سبب الاختيار برأينا يرجع، في المقام الأول إلى تعامله مع الفرنسيين إذ كان حزبه اندماجيا وبهذا تكون له علاقات مع سياسيين فرنسيين ومهارة دبلوماسية أثناء الحديث معهم، حتى سياسة كانت قائمة على التفاوض من أجل الحصول على الاستقلال، فمن المعلوم أنه سابقا دخلت جبهة التحرير الوطني في لقاءات واتصالات سرية مع الحكومة الفرنسية وكلها كانت فاشلة لأن فرنسا لم تعترف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري، وشيء آخر كانت فقط تريد جس نبض قادة الثورة وإطالة الحزب بالجزائر، لهذا تطلّب الأمر تشكيل حكومة مؤقتة لتكون هناك مفاوضات فعلية ورسمية مع فرنسا.

وفي يوم ٤ ربيع الأول ١٣٧٨ الموافق ل ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ على الساعة الواحدة بعد الظهر[٢٨]، في القاهرة وبحضور رجال الصحافة ومختلف ممثلي وكالات الصحف الأجنبية تولى فرحات عباس باعتباره رئيس الحكومة تلاوة بيان التأليف[٢٩]، وقد صدر في وقت واحد بالقاهرة وتونس والرباط ونم فيه إعلان إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[٣٠]. الشيء الملفت للنظر؛ أن الاهتمام بهذا الحدث يبدو واضحًا من خلال حضور الصحافة من مختلف الدول وإعلانها ميلاد الحكومة المؤقتة حيث أصبحت هذه الأخيرة مسؤولة عن قيادة الثورة، لكن بطبيعة الحال تتلقى مختلف القرارات من طرف المجلس الوطني للثورة، حيث كان هذا الإعلان تنفيذا لقراراته أثناء اجتماعه بالقاهرة في ٢٠ أوت ١٩٥٧، وبالتالي المهمة الأساسية لها هي تحقيق الاستقلال.

ثالثًا: الاعترافات العربية والدولية لها

كان صدى إعلان تشكيل أول حكومة مؤقتة جزائرية في الخارج كبيرا جدا وهذا من خلال توالي الاعترافات بها خاصة بعد انتهاء فرحات عباس من تلاوة البيان يعني في اليوم نفسه نجد أن العراق هي أول دولة اعترفت بها، ثم تليها الجمهورية العربية المتحدة، وجاء بعد ذلك سفير ليبيا معترفا رسميا بالحكومة المؤقتة وسفير دولة الباكستان، وفي مساء ذلك اليوم جاء اعتراف دولة اليمن[٣١].

والملاحظ أن أشكال الاعتراف[٣٢]، اختلفت من دولة لأخرى، فمثلا المغرب كانت تتواجد بها بعثة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مهمتها التوصل إلى الاعتراف الرسمي لمحمد الخامس بالحكومة الجزائرية فأعطى الملك دعمه للحكومة[٣٣]، أما تونس فقد بعثت برسالة من كتابة الدولة للشؤون الخارجية التونسية إلى وزارة خارجية حكومة الجمهورية الجزائرية تقر فيها بالاعتراف رسميا [٣٤]، بهذه الحكومة بعد أن أذاعت بلاغا في ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ يؤكد ذلك[٣٥]. وقد أعطت هذه الاعترافات دفعا قويا للقضية الجزائرية إذ عملت على مساندتها ماديا ومعنويا، حيث أن الحكومة المؤقتة واصلت جهودها من أجل الاعتراف بها.

هذا بالنسبة لأهم الدول العربية أما الدول الغير العربية فقد جاء اعتراف الصين بعد ثلاثة أيام من الإعلان عنها حيث قال الرئيس هوشي تونغ:" إن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة يعد تعبيرا عن إرادة الشعب الجزائري الذي لا يقبل المساومة مع الاستعمار"[٣٦]. كما جاء اعتراف كوريا الشمالية في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٨ والفيتنام في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٨ وإندونيسيا في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٨ [٣٧].

من خلال عرض هذه الاعترافات يتضح لنا، أنه كانت هناك مساندة دولية، أما من جهة فرنسا فنجد أنه بعد الإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة اهتدى الجنرال ديغول الذي تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في ١ جوان ١٩٥٨ على تطبيق سياسة الإدماج وتحقيق المساواة[٣٨] ومن أجل تحقيق هذا الأمر اتخذ إجراءات عسكرية وسياسية واقتصادية بداية بإجراء استفتاء ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ وهذا من أجل التصويت على دستور فرنسا الجديد وقد لعب الجيش دور وكالة الإشهار إذ كان مكلف بحملة نعم خلال الاستفتاء من خلال معلقات ثلاثية الألوان في المدن، الجدران، المزارع، المشاتي ممثلة العلم الفرنسي وتراكم صور الجنرال ديغول في جميع الشوارع فحواها نعم للدستور الجديد، نعم لديغول، حيث بلغت نسبة التصويت ٩٦% وهذا ما جعله يغير ويوهم الرأي العام العالمي أن الجزائر بين رافضين للحكومة المؤقتة كممثل شرعي [٣٩] لهم غير أن هذه النسبة مبالغ فيها فديغول كان يريد أن يهز مكانة الحكومة المؤقتة ورغم اعتراف معظم دول العالم بها لم يتوقف ديغول عن مشاريعه

الاستعمارية فمن أجل الدفاع عن فكرة الجزائر فرنسية قام بإعلان يوم ٣ أكتوبر ١٩٥٨ من خلال خطاب ألقاه بمدينة قسنطينة بالجزائر عن مشروع قسنطينة الذي كان يهدف من خلاله غرس فكرة الإدماج عن طريق إفساح العمل للجزائريين وكان يتضمن ما يلي: إنشاء مساكن لمليون نسمة، منح ٢٥٠ ألف هكتار من الأراضي للجزائريين أحداث ٤٠٠ ألف وظيفة جديدة[٤٠]، وهنا نلمس أن ديغول كان يحاول إغراء الشعب الجزائري بالعمل وبالتالي يعزله عن الثورة وتكوين طبقة مرتبطة بفرنسا أو ما يسمى بالقوة الثالثة".

لكن هذا المشروع لقي معارضة شديدة من طرف المعمرين والجزائريين على حد سواء، فالمعمرون لا يسمحون أبدا أن يصبحوا في درجة المساواة مع الجزائريين لشعورهم بأنهم هم السادة، وطبعا حتى الجزائريين رفضوا المشروع[٤١]، لكن ديغول لم يستسلم فجاء بمشروع سلم الشجعان حيث وجه نداء إلى جيش التحرير الوطني بكل فئاته وقد جاء بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥٨ ومما جاء في النداء " على الذين بدأوا القتال أن يوقفوه وعليهم أن يعودوا إلى منازلهم وذويهم وعلى قادتهم أن يتصلوا بقادتنا العسكريين بواسطة العلم الأبيض، أما أعضاء الوفد الخارجي للثورة فما عليهم إلا أن يتوجهوا إلى سفارة فرنسا في تونس أو الرباط كي تضمن نقلهم إلى فرنسا لكي يبحثوا شروط الاستلام في النطاق الفرنسي وأما المستقبل السياسي للجزائر فلا مجال للتعرض له لأن[٤٢]، ينصح لنا أن ديغول كان يطلب من قادة الثورة الاستسلام والشيء الملاحظ أيضا على هذا النداء أن الهدف المراد الوصول إليه هو إحداث شقاق وخلاف بين قادة الثورة عن طريق عزل الداخل عن الخارج غير أن هذا المشروع فشل، فقد رفض من طرف الحكومة المؤقتة الجزائرية وأعلنت عن يقينها بأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التفاوض وجددت ترخيصها بدعوة الحكومة الفرنسية للتفاوض بصورة جدية ولبلد محايد[٤٣] . ورغم فشل مشاريع ديغول التعسفية إلا أنها واصلت نشاطها.

رابعًا: بداية نشاطها والدعم الإفريقي الآسيوي لها

بعد أن استطاعت الحكومة المؤقتة الحصول على التأييد من عدة دول بدأت نشاطها السياسي وبالأحرى الديبلوماسي من خلال سفر الوفد الوزاري إلى الصين والذي دام من ٠٣ إلى ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ وأيضا من ١٦ إلى ٢٠ ديسمبر ١٩٥٨ وأثناء المحادثات التي جرت مع ماوتسي تونغ رئيس الجمهورية الشعبية للصين وشوان لاي رئيس مجلس الوزراء تم تأييد الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال[٤٤]، وبالتالي نجد أن هذه الزيارة أثارت حماس الشعب الجزائري وأيضا الوفد الوزاري في مواصلة مهامه، خاصة أنه في الأسابيع نفسها التي تمت فيها الزيارة رافقتها عدة أحداث بداية من عرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة[٤٥] خلال دورتها الثالثة عشر، فقد أراد الوفد الجزائري أن يحقق عدة أهداف كانت الحكومة المؤقتة قد سطرتها ومن بينها: العمل على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ووجوب التفاوض بين الطرفين[٤٦]، فقد كان هناك دعم للقضية الجزائرية لأول مرة في الدورة العاشرة للأمم المتحدة سنة ١٩٥٥ إذ قدم مندوبو أربع وعشرين دولة من الدول الإفريقية والآسيوية بهيئة الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام يوم ٢٩ جويلية طلبوا منه فيها إدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة يوم ٢٩ جويلية ثم تجدد الطلب في الدورة الحادية عشرة سنة ١٩٥٦ والثانية عشر سنة ١٩٥٧ وفي الدورة الثالثة عشر ١٩٥٨ تقدمت كتلة الدول الإفريقية الآسيوية بمذكرة توضيحية ومرفقة بطلب الكتلة ومما جاء فيها أن الحرب ظلت مستمرة في الجزائر بدون هوادة متسببة في زيادة الخسائر المادية والأرواح ألبشرية وليس هناك أية بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة [٤٧]، وكانت أهم نتيجة لهذه الدورة هي تصويت الجمعية بأغلبية الثلثين فمن بين ٨٢ دولة لم نجد إل ١٨ دولة ساندت فرنسا[٤٨]، ورغم بقاء القضية الجزائرية كما هي دون حل، ولكن حصل تطور كبير في اتجاه كثير من الوفود وأصبحت تتفهم المشكلة وتعطف عليها.[٤٩]

نلمس هنا أن الحكومة المؤقتة استطاعت أن تتحصل على دعم الدول الإفريقية والآسيوية في المحافل الدولية ويظهر جليا من خلال الطلبات التي قدمتها للأمم المتحدة من أجل مناقشة القضية الجزائرية. كما تلا مباشرة هذه الدورة مؤتمر أكرا الذي انعقد في ٨ ديسمبر ١٩٥٨ إذ ضم الأقطار الإفريقية حيث نوه هذا المؤتمر تمسك الشعب الجزائري بتقرير مصيره وأن تجرى مفاوضات مع الحكومة المؤقتة[٥٠].

لكن لا يعني أن الحكومة المؤقتة أولت جل اهتماماتها للنشاط السياسي بل كان هناك أيضا اهتمام بالميدان العسكري فتشكيلها كان له أثر ايجابي على صعيد التسليح والتموين، فأصبحت بعض الدول الشقيقة تتعامل معها كهيئة شرعية وتبرم معها صفقات مثل مصر والعراق وسوريا والأردن، كما التحقت بقائمة الدول المتبرعة بالسلاح[٥١] دول كبرى مثل الصين والاتحاد السوفياتي، حيث كان يتم تهريبها عبر الطريق البري لليبيا وتونس ونظرا لتزايد كميات الأسلحة وكبر حجمها، كانت بحاجة إلى سيارات ثقيلة وبالفعل تم شراؤها من مصر أوائل عام ١٩٥٨ وهي عبارة عن لوريات مرسيدس بالمقطورة حمولة كل واحدة ٢٠٢٠ طن وتم شحنها بعد أن كلف المسؤول عن التسليح والنقل بتوفير اثنى عشر سائقا من الشباب الجزائري ووصلت في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٨، لتساهم بقدر كبير في عملية إمداد الجزائر بالسلاح[٥٢]، كما تم تسليم كمية من الأسلحة يوم ١٣ نوفمبر ١٩٥٨ واتخذت طريقها إلى تونس وهي عبارة عن متفجرات وألغام، مثلا نجد ١٦ لغما مضادا للدبابات ٥،١٣٥٠ لغما مضادا للدبابات ٧،٢٠٠٠٠ فتيل متفجر، ١٠٠٠ متر فتيل متفجر[٥٣].

بالفعل الحكومة المؤقتة قامت بتوفير الأسلحة غير أنها لم تصل إلى الداخل، نتيجة إنجاز خط شال الذي يميد بالتوازي على بعد ٧٠ كلم مع خط موريس في الجهتين الشرقية والغربية من البلاد وبقوة كهربائية ٣٠ ألف فولط حيث رأى موريس شال ضرورة تشديد الخناق وتدعيم المراقبة على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية عن طريق غلقها بالأسلاك الشائكة المكهربة فالهدف الرئيسي من إنشاء خطي موريس وشال هو منع دخول الأسلحة والذخيرة بالتالي أصبحت فكرة تموين الداخل مهمة صعبة جدا رغم هذا العائق الذي أوجدته الحكومة الفرنسية أمام الحكومة المؤقتة لم يمنعها من مواصلة نشاطها خاصة فيما يتعلق بكسب العديد من التأييدات العربية والدولية للقضية الجزائرية فقد قام وفد الحكومة المؤقتة بالعديد من الزيارات مثل زيارة ١٣ فيفري ١٩٥٩ إلى ليبيا متكونة من فرحات عباس رئيس الحكومة وأحمد التوفيق المدني وزير المعارض وابراهيم مزهودي مدير مكتب رئيس الحكومة المؤقتة بليبيا وعبد الحفيظ بوصوف وزير المواصلات حيث تم استقبالهم بحفاوة كبيرة. وحرصت ليبيا على مساندة الجزائر [٥٤]، وفي ٦ فيفري ١٩٥٩ توجه وفد الحكومة المؤقتة من مدينة القاهرة إلى المملكة السعودية حيث حصلت على تأييده للقضية الجزائرية، كما زار الرئيس فرحات عباس وبن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية الهند والباكيستان التي عبرت عن دعمها للقضية الجزائرية [٥٥]، حتى أنه لما انعقد مؤتمر الدار البيضاء في إطار الدورات التي كانت تعقدها جامعة الدول العربية وقد حضر الوفد الجزائري كوفد ملاحظ في سبتمبر ١٩٥٩ حيث صودقت فيها على دعم المادي والمعنوي للقضية الجزائرية[٥٦].

ونتيجة لهذه التطورات الدولية، إذ لم تعد القضية الجزائرية قضية فرنسية بل خرجت إلى الصعيد الدولي، لأول مرة اعترف الجنرال ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه لكنه أحلا ذلك بقيود وشروط كادت تجعله مستحيلا[٥٧]، من خلال خطاب ألقاه في ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ ويتضمن ثلاثة حلول للقضية الجزائرية وهي "الإدماج الانفصالي" الاتحاد الفيدرالي: فالإدماج يعني المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائريين والمسلمين، أما الاتحاد الفدرالي وهي أن يحكم الجزائريون من طرف جزائريين بمساعدة فرنسا في إطار اتحاد وثيق معها وقد صرح ديغول بخصوص هذه النقطة أنه يجب على الجزائريين أن يبتعدوا عن هذه الفكرة فقد تؤدي إلى فوضى وتتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب والذبح والشنق[٥٨].

إن هذه المبادرة من طرف ديغول أحدثت حالة استنفار في صفوف الحكومة المؤقتة فقامت باستشارات داخلية وخارجية فعلى الصعيد الداخلي فوضعية الحكومة المؤقتة لم تسمح لها باتخاذ القرارات الحاسمة في القضايا الجوهرية، مما أدى إلى اتخاذ قرار إشراك القادة العسكريين - قادة الولايات - في ثلاث اجتماعات أيام ٢٠، ٢١، ٢٧ سبتمبر ١٩٥٩ وهذا لإعطاء المصداقية للقرارات التي ستتخذ[٥٩].

أما على الصعيد الخارجي: أجرت اتصالات مع الدول الصديقة والشقيقة خاصة مع دولتي الجوار والتي لهما علاقة مباشرة بالصراع الجزائري الفرنسي تونس والمغرب الأقصى، ففي اتصال لرئيس الحكومة المؤقتة بالرئيس التونسي لحبيب بورقيبة نصح هذا الأخير قادة الثورة بإتباع السياسة المعروفة بالمراحل أوخذ وطالب، وذلك بقبول حق تقرير المصير ثم وضع الشروط التي تراها الحكومة ضرورية كما أكد جمال عبد الناصر عن دعمه للثورة في حال رفضها لمبادرة ديغول.

كما أجريت اتصالات مع دول عربية أخرى مثل: ليبيا، المملكة العربية السعودية ولبنان وبدول صديقة مثل: الصين الشعبية عن طريق سفيرها في تونس والذي أكد على ضرورة وضع شروط سياسية مثل الاعتراف بالحكومة المؤقتة وشروط عسكرية مثل جلاء القوات الفرنسية[٦٠]. وبعد استشارات داخلية وخارجية ونقاشات دامت حوالي أسبوعين، صاغت الحكومة المؤقتة بيانها ردا على إعلان ديغول وأذيع بتونس يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩ وقد تضمن هذا البيان نقاط عديدة يمكن إيجازها كالآتي:

- إن ربط حرية اختيار الشعب الجزائري باستشارة الشعب الفرنسي يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير ويتعارض أيضا مع الديمقراطية.
- الاستقلال الذي ينتج عن حرية استشارة الشعب الجزائري، لن يكون مصدر فوضى ومعانات، بل أن الاستقلال شرط لتحقيق الرقي الحقيقي الذي سيضمن حرية الأفراد وأمنهم، ويسهل توحيد المغرب العربي.
- إن الحكومة المؤقتة المعترف بها من قبل العديد من الدول هي الوصي الضامن لمصالح الشعب الجزائري إلى أن يحقق حريته، إنها تقود مقاومة الشعب الجزائري والكفاح التحرري لجيش التحرير، ولن يتسبب الأمن بدون موافقتها[٦١].
- استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل مناقشة الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار[٦٢].
- إن هذا البيان خلص الثورة الجزائرية من الحرج الذي كان سيلحق بها دوليا خاصة في هيئة الأمم المتحدة في حال رفضها لمبادرة فرنسا خاصة وأنها كانت تحضر لمناقشة القضية الجزائرية في دورتها الرابعة عشر فقد ظهرت متمسكة بالحل السلمي ومطالبة بالمفاوضات.
- انطلاقًا من هذا العرض نجد أن الحكومة المؤقتة اعتمدت على عدة ركائز من أجل إيصال القضية الجزائرية إلى العالم.
- بداية سعت إلى إبطال وتكذيب الادعاءات والإشاعات الفرنسية بخصوص طبيعة الثورة الجزائرية، سواء من حيث انتمائها (شيوعية، عالمية أو قومية، متعصبة) أو طبيعة قادتها (معتدلون، متطرفون، سياسيون أو عسكريون).

- لمسنا أنه حصلت على أكبر قدر من دعم دول العالم من أجل الاستفادة من تضامنهم مع القضية العادلة للشعب الجزائري.
- اعتمدت على دعم الدول العربية خاصة الجمهورية العربية المتحدة، العراق، تونس والمغرب لكسب مواقع جديدة على الساحة الدولية، سواء على مستوى الكتل والمنظمات في إطار جامعة الدول العربية أو الكتلة الإفريقية والآسيوية ويظهر جليا من خلال مساندة هذه الأخيرة للثورة الجزائرية في الدورات التي عقدتها الأمم المتحدة فقد اعتمدت الحكومة المؤقتة على الثقل الذي يمثله دعم الدول الإفريقية والأسيوية في المحافل الدولية، إذ ساهمت في الانتقال بالمشكل الجزائري الحيز الفرنسي إلى مستوى التدويل.
- أيضا نقطة أخرى نشير إليها: إن الحكومة المؤقتة كانت تطالب باستمرار بضرورة الحل السلمي التفاوضي، من أجل إنهاء حرب الجزائر، حتى تبرهن بأنها لا تمارس الحرب من أجل الحرب مثلما كانت تدعيه الحكومة الفرنسية والإعلام الفرنسي.[٦٣]
- عززت تواجدها في الساحة الدولية وذلك بتكثيف حضورها في المؤتمرات والندوات الدولية، مثل مؤتمر أكر والدار البيضاء، إنشاء مكاتب خارجية عبر مختلف دول العالم، كل هذا بهدف كسب الدعم المادي والمعنوي لفائدة القضية الجزائرية.[٦٤]

خَاتِمَةٌ

يتبين لنا أنه كان هناك دعم كبير للحكومة المؤقتة الجزائرية من طرف الدول العربية والدولية منذ الإعلان عن تشكيلها، ويظهر جليا من خلال الاعترافات التي تحصلت عليها بمجرد الإعلان عنها في ١٩ سبتمبر ١٩٥٨، أما من جهة فرنسا فلم تعترف أبدا بها بل حاولت التضييق عليها، ورغم ذلك تحصلت على المزيد من التأييدات بفضل سلسلة الزيارات التي قام بها كل من فرحات عباس رئيس الحكومة وأعضائه عبر مختلف الدول، ونتيجة للحنكة الدبلوماسية التي تميزت بها استطاعت أن توصل القضية الجزائرية إلى العالم عبر المحافل الدولية وأصبح لها صدى واسع بفضل مشاركتها في العديد من المؤتمرات كمؤتمر أكرا والدار البيضاء، وكذا اعتمدت على ثقل الكتلة الآفروآسيوية ونقصد هنا المجموعة الإفريقية والآسيوية في المحافل الدولية فهذه الأخيرة قدمت طلبات للأمم المتحدة من أجل مناقشة القضية الجزائرية وبهذا لم تعد مشكلة الجزائر قضية فرنسية بل خرجت عن نطاقها وتصدرت القضايا العالمية .

إن دعم الدول العربية وكتلة الآفروآسيوية أكسب الحكومة المؤقتة مواقع جديدة على الساحة الدولية، لكن لا ننف أنه كان لها دور كبير في تمهيد طريق المفاوضات الجزائرية الفرنسية، إضافة إلى ذلك تحقق هدف جبهة التحرير الوطني في كسب المزيد من التأييد للثورة الجزائرية بفضل هذه القيادة التي أوجدتها.

الملاحق

الملحق رقم (١)

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى ١٩ سبتمبر ١٩٥٨

الأعضاء	المهام
عباس فرحات	رئيس الحكومة
كريم بلقاسم	نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة
بن بلة أحمد	نائب الرئيس
أيت أحمد حسين	وزير الدولة
بيطاط رابح	وزير الدولة
بوضياف محمد	وزير الدولة
خيضر محمد	وزير الدولة
دباغين محمد لمين	وزير الشؤون الخارجية
شريف محمود	وزير التسليح والتموين
بن طوبال لخضر	وزير الداخلية
بوصوف عبد الحفيظ	وزير الاتصالات والاستخبارات
مهري عبد الحميد	وزير شؤون شمال إفريقيا
فرانسيس أحمد	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية
أمحمد يزيد	وزير الإعلام
بن خدة بن يوسف	وزير الشؤون الاجتماعية
المدني توفيق	وزير الشؤون الثقافية
الأمين خان	كاتب الدولة
أوصديق عمر	كاتب الدولة
سطنبولي مصطفى	كاتب الدولة

Mohammed Harbi, Les archives de la révolution Algérienne,op.cit. , p. 544

الملحق رقم (٢)

البيان الذي تلاه فرحات عباس للإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة

باسم الشعب الجزائري المجاهد ، اعلنت جبهة التحرير الوطني ـ بعد اربع سنوات من القتال اليومي الدائم ـ حكومة ثورية تتولى هذا النضال .

في اول نوفمبر ١٩٥٤ في منتصف الليل اطلقت نخبة قليلة من ابناء الشعب الجزائري لتحفظ مصيره الجديد . وشنت هجومها الاول على مراكز الاستعمار الفرنسي في مختلف انحاء القطر، وهي لا تملك من وسائل الهجوم او النضال الا حماس الشعب وايمانها الصامد .

وفي يوم ١٩ سبتمبر في منتصف النهار اعلنت هذه الثورة اول حكومة رسمية لها في مختلف الولايات الجزائرية التي شنت فيها تلك الثورة منذ اربع سنوات وفي الرباط وتونس والقاهرة ، والعواصم العربية .

وفيما بين هذين التاريخين العظيمين تكون شعب ، ونهضت امة ، وتأسست دولة في الكفاح والالام وفي العمل والامل .

وفيما بين هذين التاريخين العظيمين اصبحت تلك النخبة القليلة جيشا من اعظم جيوش العالم العربي التي يعتز بها ، تساعده في الداخل منظمات سياسية واخرى مدنية في كل انحاء القطر المجاهد الذي اصبح حرا . وتساعده من الخارج كل الانسانية الصاعدة والعروبة المتوثبة . ويحتضنه من اليمين والشمال مغرب مستقل يسير نحو الوحدة المتكاملة .

وهكذا كانت الثورة هي التي كونت حكومتها ولم تشكل الحكومة لتقوم بالثورة .

لقد جاءت الحكومة الجزائرية اخيرا سقفا وضع على جدران سميكة من النضال ، ولم تكن سقفا معلقا في الهواء او وضع على فراغ .

لقد كان في امكاننا ان نشكل هذه الحكومة منذ اللحظة الاولى للثورة او حتى قبلها . ولكن ماذا كانت تكون قيمتها ؟

ان الثورة التي دامت اربع سنوات هي التي اعطت حكومتنا اليوم ، منذ السنوات الاولى لاعلانها صداه الجبار في العالم .

ان الثورة لم تكن تمهيدا للحكومة، وانما كانت بناءها الشامخ واساسها العميق .

وهكذا ينظر العالم اليوم الى الثورة والى الحكومة معا نظرة اجلة واحترام . ذلك ان الثورة لم تقم لتطلب الاستقلال للشعب الجزائري وتنتظر فرنسا ان « تمنحها » اياه ، وانما قامت « لتأخذ » الاستقلال ، وتفعله ، بعد ان حققته في النضال

حكومة الثورة

وبالنضال .

واعلان الحكومة الجزائرية المستقلة نفسه ليس الا خاتمة لمرحلة من هذا النضال ، وبداية لمرحلة اخرى منه .

وان اشرافها اخواتها من اقطار العروبة واقطار آسيا وافريقيا بالحكومة الجزائرية المستقلة سيكون تجنيدا لتلك الانسانية من الخارج ينضم الى قوة شعبنا المناضل في الداخل لمواصلة المعركة .

المعركة التي لم تنته بعد ، وستبقى الدول « الكبرى » تجاهل فرنسا وتنتظر نهاية المأساة .

ولكنها لن توقف تيار الزحف . ان مكانتنا في العالم يجب ان نحتلها ، لاننا اهل لها . وان العدو سيقف في هذه المرحلة الجديدة من النضال ، في وجه عاصفة من الضغط العالمي يحاول مقاتلتها ، ولكنها ستكون وقفة البالغة والعجز .

وبعد : في هذا اليوم التاريخي الذي يدخل فيه الشعب الجزائري بثورته العظمى عتبة تاريخ جديد ، ويصل فيه حاضره النضالي ، بماضيه الحر ، كما يربطه بمستقبله المتفتح ـ ينسم كل واحد من ابنائه الاجلة بالاجلال لكل واحد من ابنائه الشهداء : اولئك الذين لا تسامحهم الجزائر . اولئك الذين ضحوا في سبيل هذا اليوم وفي سبيل ايام اخرى ستاتي بعده اكثر عظمة واصح اشراقا . واولئك الذين يضحون كل يوم في الكوخ وفي الجبل ، وفي القرية البعيدة، وفي المدينة العاجة، ولا يعرفهم احد .

ان كل شهيد ـ رجلا او امرأة او طفلا ، وكل مناضل ـ جنديا او فدائيا او مسؤولا ـ قد شارك في تحقيق هذا اليوم وما بعده ، بقطرة من دمه ، او دفقة من دمه او شطر من حياته .

وان كل رجل في الحكومة الجزائرية يعرف انها اليمين على التضحيات وتفضلها ارواح الشهداء . انها حكومة غالية الثمن ، عزيزة القيمة .

ان كل واحد منهم سيحاكم في الحكومة ـ كما كان في لجنة التنسيق والتنفيذ او في اية مسؤولية اخرى ـ على تحقيق الامل الاقصى الذي يحمله الشعب لثورته ، وهو التحرير الكامل . التحرير من احتلال فرنسا التهماني . ومن تاخر لسنوات الانحطاط وروائحها .

ان الجزائر قد هتفت على قدميها ولم تعد تخشى ان تعثر . ولكن رشدها نفسه مسؤولية ستعرف كيف تحملها . والله ولي التوفيق .

المجاهد، ع ٣٧، ١٩ سبتمبر ١٩٥٨، ص ٠٤.

الملحق رقم (٣)

قائمة الاعترافات التي وصلت الحكومة المؤقتة

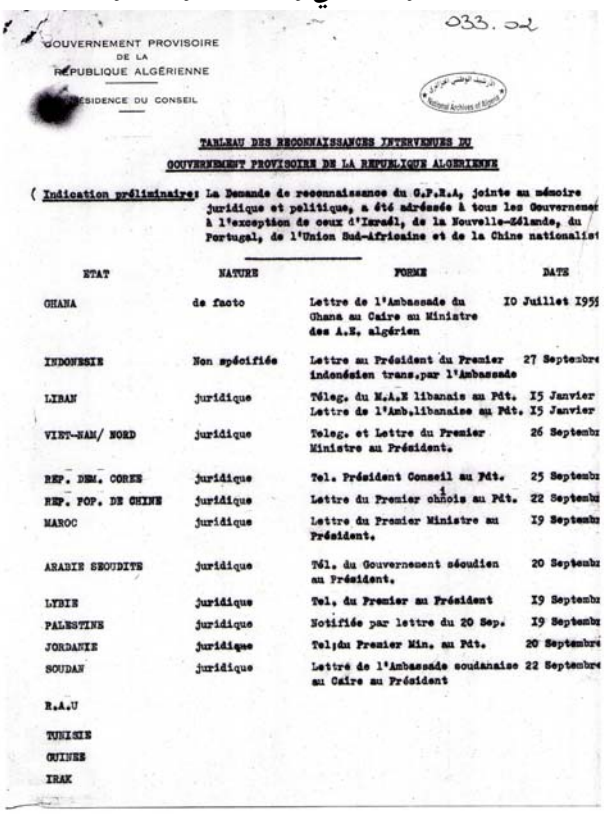

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE
PRESIDENCE DU CONSEIL

033. 02

TABLEAU DES RECONNAISSANCES INTERVENUES DU
GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE

(Indication préliminaire: La Demande de reconnaissance du G.P.R.A, jointe au mémoire juridique et politique, a été adressée à tous les Gouvernemen à l'exception de ceux d'Israël, de la Nouvelle-Zélande, du Portugal, de l'Union Sud-africaine et de la Chine nationalist

ETAT	NATURE	FORME	DATE
GHANA	de facto	Lettre de l'Ambassade du Ghana au Caire au Ministre des A.E. algérien	IO Juillet I95
INDONESIE	Non spécifié	Lettre au Président du Premier indonésien trans.par l'Ambassade	27 Septembre
LIBAN	juridique	Téleg. du M.A.E libanais au Pdt. Lettre de l'Amb.libanaise au Pdt.	I5 Janvier I5 Janvier
VIET-NAM/ NORD	juridique	Teleg. et Lettre du Premier Ministre au Président.	26 Septembre
REP. DEM. CORES	juridique	Tel. Président Conseil au Pdt.	25 Septembre
REP. POP. DE CHINE	juridique	Lettre du Premier chinois au Pdt.	22 Septembre
MAROC	juridique	Lettre du Premier Ministre au Président.	I9 Septembre
ARABIE SEOUDITE	juridique	Tél. du Gouvernement séoudien au Président.	20 Septembre
LYBIE	juridique	Tel. du Premier au Président	I9 Septembre
PALESTINE	juridique	Notifiée par lettre du 20 Sep.	I9 Septembre
JORDANIE	juridique	Tel;du Premier Min. au Pdt.	20 Septembre
SOUDAN	juridique	Lettre de l'Ambassade soudanaise au Caire au Président	22 Septembre
R.A.U			
TUNISIE			
GUINEE			
IRAK			

C.A.N.A ,Boite : 033, tableau des reconnaissances du GPRA .

الملحق رقم (٤)

الرسالة التي بعثتها دولة تونس إلى وزارة خارجية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

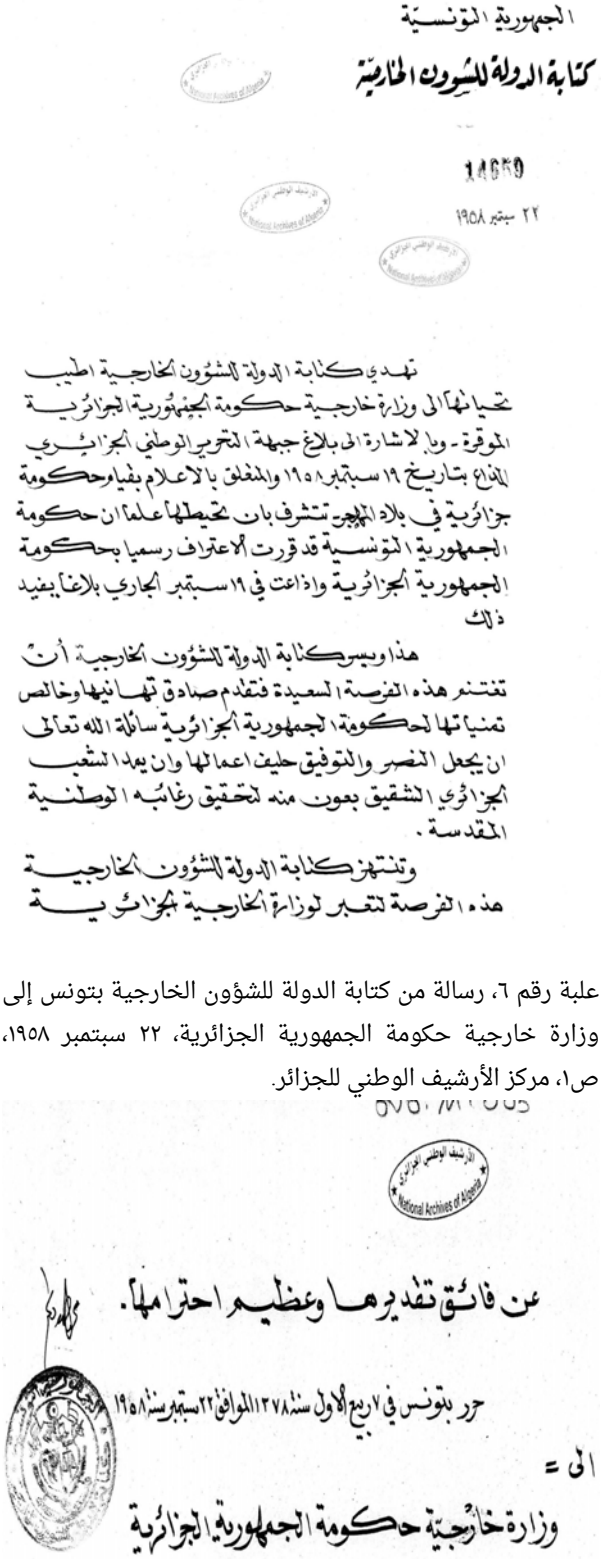

الجمهورية التونسية
كتابة الدولة للشؤون الخارجية

14659
٢٢ سبتمبر ١٩٥٨

تهدي كتابة الدولة للشؤون الخارجية اطيب تحياتها الى وزارة خارجية حكومة الجمهورية الجزائرية الموقرة ـ وبا لاشارة الى بلاغ جبهة التحرير الوطني الجزائري المذاع بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ والمتعلق بالاعلام بقيام حكومة جزائرية في بلاد المهجر تتشرف بان تحيطها علما ان حكومة الجمهورية التونسية قد قررت الاعتراف رسميا بحكومة الجمهورية الجزائرية واذاعت في ١٩ سبتمبر الجاري بلاغا يفيد ذلك

هذا وبسر كتابة الدولة للشؤون الخارجية أن تغتنم هذه الفرصة السعيدة فتقدم صادق تهانيها وخالص تمنياتها لحكومة الجمهورية الجزائرية سائلة الله تعالى ان يجعل النصر والتوفيق حليف اعمالها وان يمد الشعب الجزائري الشقيق بعون منه لتحقيق رغائبه الوطنية المقدسة .

وتنتهز كتابة الدولة للشؤون الخارجية هذه الفرصة لتعبر لوزارة الخارجية الجزائرية عن فائق تقديرها وعظيم احترامها .

حرر بتونس في ٧ ربيع الاول سنة ١٣٧٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٨

الى =
وزارة خارجية حكومة الجمهورية الجزائرية

علبة رقم ٦، رسالة من كتابة الدولة للشؤون الخارجية بتونس إلى وزارة خارجية حكومة الجمهورية الجزائرية، ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨، ص١، مركز الأرشيف الوطني للجزائر.

علبة رقم ٦، المصدر السابق، ص٢.

الملحق رقم (٥)

النص الكامل لبيان ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩

المجاهد، ع ٥٢، ٥ أكتوبر ١٩٥٩، ص . ٠٦.

الهَوامِشُ

(١) الزعماء الأربعة هم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد وهم أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني انظر:

Benyoucef Bendehedda ,la fin de la guerre d'Algérie les Accords d'Evian ;2 eme éd .D.P.U, Alger ,1998,p.15 .

(٢) أورغندي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ١٩٥٦-١٩٦٢**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٨٩، ص.١٤٤.

(3) Gilbert Meynier ,histoire intérieure du FLN(1954-1962) éd. casbah ;Alger.2003 pp 322.323.

(٤) العربي بن مهيدي: ولد سنة ١٩٢٣ بدوار الكواهي ولاية أم البواقي – الجزائر، مناضل بحزب الشعب الجزائري، أول مسؤول ولائي للغرب الوهراني لجبهة التحرير الوطني يعني الولاية الخامسة لأن الجزائر غداة الاستعمار الفرنسي كانت مقسمة إلى ست ولايات انظر:

Achour cheurfi ,la classe politique Algérienne de 1900 à nos jours dictionnaire bibliographique ;éd .casbah .2001,pp 91-92.

(5) Gilbert Meynier ;op ;cit ;p.323.

(٦) الجنرال ماسو: Jacques Massu: ولد في ٠٥ ماي ١٩٠٨ شيلان سير مارن Chalons sur Marne هوقائد الفرقة العاشرة للمظليين انظر : القرص المضغوط، **تاريخ الجزائر،١٨٣٠-١٩٦٢**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر،٢٠٠٢.

(7) Messaoud Maadad ;guerre d'Algérie chronologie et commentaires , éd .ENAG ,Algér ; 1992 ,p81.

(٨) "إذ تقررت مدته في البداية بشهر ثم حددت بثمانية أيام نظرا لعدم تحمل الشعب الجزائري مدة شهر لأنها طويلة جدا" انظر قدور كريمة،معركة الجزائر فيفري ١٩٥٧ من ثورة الريف إلى حرب المدن، الراصد، ع ١، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر ٢٠٠٢ ص١٠-١١. أيضًا المقاومة، ع٦، ٢٨ جانفي ١٩٥٧، ص١٢.

(9) Archive wilaya Orane, Boite BP 198,Bulletin de la presse d'Algérie la grève du FLN et les syndicats musulmans ,N°690 ,1957 , p63

(١٠) المقاومة الجزائرية، ع١٦، ٧ فيفري ١٩٥٧، ص١١.

(١١) نفس المصدر، ص١١.

(12) A.W.O Boite BP198 , Bulletin de la presse d'Algérie , le suicide de ben Mhidi , N° 690,1957, P.59.

(١٣) أحسن بوما لي، **إضراب ٢٨ جانفي ١٩٥٧ الإجماع والتحدي**، الذاكرة، ع٤ المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ١٩٩٦، ص٩٠.

(١٤) كريم بلقاسم ولد في ١٤ ديسمبر ١٩٢٢ بذراع الميزان بمنطقة القبائل، انخرط في حزب الشعب الجزائر، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم وزير للقوات المسلحة عند تشكيل أول حكومة مؤقتة انظر

Benjamin Stora, Dictionnaire Bibliographique de militants nationalises Algériens, 1926 -1954,éd l'Harmathan ,paris,1985.p.329.

(١٥) فتحي الديب، **عند الناصر وثورة الجزائر**، ط٢، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع القاهرة، ١٩٩٠، ص ٣٨٨.

(١٦) معمر العايب، **حادثة ساقية سيدي يوسف فيفري ١٩٥٨ وبداية الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي**، حولية المؤرخ، ع٣-٤ يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين الجزائر،٢٠٠٥، ص ٤٧٦.

(١٧) مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر ١٩٥٤ في الجزائر**، دار هومة، الجزائر (د.ت)، ص١٣٣، وأيضًا انظر: محمد عباس، القيادة العليا للثورة من التاريخيين التسعة إلى الباءات الثلاثة، الخبر، عدد ٥٠٦٩،١٩ جويلية،٢٠٠٧، ص١٩.

(١٨) أوزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص.١٨١.

(19) Mohamed Harbi ,le FLN mirage et réalité , des origines à la prise du pouvoir 1945-1962 ,NAQE,ENAL ,Alger,1993,p.205.

(٢٠) معمر العايب: **مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار الفرنسي من المغرب العربي**، الراصد، ع٢ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤-٢٠٠٢، ص٤١.

(٢١) عامر رخيلة، "**الثورة الجزائرية والمغرب العربي**"، المصادر، ع١، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، ١٩٩٩، ص ١٦٢.

(٢٢) جمال بلفردي، **هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية ١٩٥٨-١٩٦٢**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤ -٢٠٠٥، ص٧٤. بالنسبة لتشكيلة الحكومة المؤقتة، انظر الملحق رقم -١-.

(٢٣) بن طوبال ولد في ١٩٢٣ بميلة، كان ضمن حزب الشعب الجزائري، عضو في المجلس الوطني للثورة، انظر:

Benjamin Stora ,op .cit.p.324

(٢٤) عبد الحفيظ بوصوف، ولد في ١٩٢٦ بميلة، كان ضمن لجنة ٢٢ للتحضير للثورة، عضو بالمجلس الوطني للثورة ١٩٥٦

Achour Cheurfi ,op,cit ,p 123.

(٢٥) فرحات عباس: ولد سنة ١٨٨٩ بالطاهير ولاية جيجل وهومن عائلة مشهورة من الناحية العسكرية كان رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري انضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة ١٩٥٥ انظر، Benjamin Stora,op,cit,pp377-338

(26) Yves courrière , la guerre d'Algérie ,les Fils de la toussaint, tome I, éd ;Fayard ,France ;1970 ;p49.

(27) Saad Dahlab ,Mission accomplie ,éd Dahleb ;Alger ;1990 ;p96.

(٢٨) المجاهد،ع٣٧،طبعة خاصة، الجمعة ١٩ سبتمبر ١٩٥٨،ص ١وأيضًا l'Echo d'Alger ,N°16-887,samedi 20 septembre 1958.pp.1-3 .

(٢٩) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، الجزء الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،١٩٨٢، ص٤٠٠، فحوى هذا القرار بالملحق رقم(٢).

(٣٠) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية ١٩٦٢ دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧، ص ٤٧٥.

(٣١) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص٤٠٠ وأيضًا.

Farhat Abbas ,Autopsie d'une guerre(l'aurore) éd ;Alger-livres 2001.p238.

(٣٢) انظر الملحق رقم(٣)

(33) l'Echo d'Oran ,N° 31-271,vendredi 19 septembre 1958,p.02.

(٣٤) لمعرفة محتوى الرسالة انظر الملحق رقم (٤).

(٣٥) عمار بوحوش المرجع السابق، ص ٤٧٥.

(٣٦) إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٥، ص١٤٦.

(٣٧) للاطلاع على قائمة الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حسب الترتيب الزمني. انظر الملحق رقم (٣)

(٣٨) أوزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص١٨٧-١٨٨.

(39) Yves Courrière, la guerre d'Algérie T3, l'heure des colonels ,éd ,la société générale, paris ;2000,p1256-1257.

(٤٠) جريدة المجاهد، ع٢٥/٩٤/٠٤/١٩٦١، ص ٨.

(٤١) أوزغيدي محمد لحسن، المرجع، ص١٩٥.

(٤٢) القرص المضغوط، المرجع السابق.

(٤٣) عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية سبتمبر ١٩٥٨ – جانفي١٩٦٠، دار الحكمة للنشر الجزائر، ٢٠١٠، ص ٨٨-٩١.

(٤٤) المجاهد، ع٣٥، ١٥-٠١-١٩٥٩، ص٣.

(٤٥) فوزية بوسباك، **الثورة الجزائرية في المحافل الدولية**، الذاكرة، ع٣، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،١٩٩٥، ص ١٦٧.

(٤٦) المجاهد، ع٢٤،٣٤-١٢-١٩٥٨، ص ٥.

(٤٧) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ثورات القرن العشرين طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،٢٠٠٩، ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٤٨) المجاهد، ع٢٤،٣٤-١٢-١٩٥٨، ص٤.

(٤٩) يحي بوعزيز المرجع السابق، ص٢٩٥.

(٥٠) المجاهد، ع ٣٤، ٢٠ ديسمبر ١٩٥٨، ص ٥.

(٥١) جمال يحياوي، **تطور جيش التحرير الوطني ١٩٥٦-١٩٦٢**، أطروحة دكتوراه، قسم تاريخ، جامعة وهران،٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص١١٤.

(٥٢) فتحي الديب، المصدر السابق، ص٣٩٧.

(٥٣) المصدر نفسه، ص٣٠٢-٣٠٣.

(٥٤) المجاهد، ع ٣٧، ٢٥ فيفري ١٩٥٩، ص٣.

(٥٥) المجاهد، ع ٣٩، ٢ أفريل ١٩٥٩، ص ٨.

(٥٦) المجاهد، ع ٤٣، ١ جوان ١٩٥٩، ص١٢.

(٥٧) أوزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص٢١٧.

(٥٨) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص٩٣-٩٤.

(٥٩) نفس المرجع، ص ٩٦.

(٦٠) نفس المرجع، ص ٩٩.

(٦١) لمزيد من المعلومات حول محتوى البيان انظر الملحق (٥)

(62) Benyoucef ben khedda , op.cit,18.

(٦٣) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ١٣٣-١٣٦.

(٦٤) المرجع نفسه، ص١٣٦ ومحمد عباس، **نصر بلا ثمن – الثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢)**، دار القصبة للنشر الجزائر و٢٠٠٧، ص٥٥٦-٥٥٨.